تطور التجربة الفيدرالية في ماليزيا

The Development of the federal experience in Malaysia

أ.م. د. نادية فاضل عباس فضلي
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
Dr.Nadia Fadhel Abbas Fadhli
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies
gmail.comdr@nadia1927

المستخلص

تعد ماليزيا من ابرز الدول في العالم التي تبنت النظام الفيدرالي وهذا ما يميز نظامها السياسي وتعد تجربتها الفيدرالية من التجارب الناجحة على الرغم من التعدد الاثني فيها ووجود نظام التعددية الحزبية ، فقد استطاعت ماليزيا من خلال الحكومات المتعاقبة على السلطة والحكم من تحقيق التكيف بين الاثنيات الاساسية (المالاي، الصينيون، الهنود) وتحقيق نوعاً من الوحدة الوطنية مما جلب الاستقرار السياسي ومن ثم الاقتصادي الى الدولة واصبح يشار لها كدولة متميزة استطاعت من تجاوز العقبات المهددة لتماسكها بفعل تبني النظام الفيدرالي الذي انعكس بشكل واضح في تحقيق نمواً اقتصادياً ملحوظاً يشار له بالبنان مترافقة مع التقليل من نسب الفقر وتحقيق نوعاً ما شيئاً من العدالة المجتمعية بفضل خطط التنمية الاستراتيجية التي شملت كل جوانب الحياة وعلى مستوى الدولة الاتحادية الشاسعة .

Abstract

Malaysia is one of the most prominent countries in the world that has adopted the federal system, and this is what distinguishes the political system, and its federal experience is one of the successful experiences, despite the multi-ethnicity in it and the existence of a multi-party system. , the Chinese, the Indians and achieving a kind of national unity, which brought political and then economic stability to the state, and it became referred to as a distinct state that was able to overcome the obstacles threatening its cohesion by adopting the federal system, which was clearly reflected in achieving remarkable economic growth, which is referred to in illusion, accompanied by reducing the Poverty rates and achieving some kind of societal justice thanks to strategic development plans that included all aspects of life and at the level of the vast federal state.

المقدمة

لقد شهدت ماليزيا شأنها شان الدول التي طالتها ايدي الاستعمار في جنوب شرقي اسيا مع مآسي كبيرة وساد الجهل والتراجع الفكري والثقافي والاقتصادي فيها، فقد خضعت للمرحلة الاستعمارية لقرون عديدة ابتداءاً بحقبة الاستعمار البرتغالي مروراً بالهولندي ومن ثم الاستعمار البريطاني الذي بدأ في منتصف القرن السابع عشر حتى سقوط ماليزيا مرة اخرى بيد الاحتلال الياباني في العام ١٩٤١ وحتى هزمت اليابان في ايلول ١٩٤٥،وعادت لتقع بيد الاستعمار البريطاني وحصلت على استقلالها بعد نضال وطني كبير في العام ١٩٥٧ و بالنسبة للنظام الفيدرالي الذي تبنته ماليزيا بعد الاستقلال فقد تكونت من اتحاد شمل ١٣ عشر ولاية بالإضافة الى منطقتين فيدراليتين، ولكل من هذه الولايات دستورها ومجلسها التشريعي وحكومتها الخاصة وهذا ما سنراه لاحقا.

اهمية البحث:

تنطلق اهمية البحث من كون الفيدرالية من الاساسيات التي اعتمدها نظام الحكم في ماليزيا لتحقيق التوازن النسبي بين الاثنيات، وكنوع من ادارة التنوع والتوزيع العادل للثروات والتخلص التدريجي من الفقر بعد سنوات بل عقود من الهيمنة الاستعمارية على مقدرات الدولة لذلك جاءت اهمية هذه الدراسة للتعرف على الفيدرالية وارتباطها بالتنمية و كيفيه تحقيق ماليزيا لمستويات متقدمة في التطور والتنمية الاقتصادية.

اشكالية البحث:

هناك عده تساؤلات يثيرها البحث في مقدمتها هل كان للعامل الاستعماري الدور الاكبر في اتجاه ماليزيا الى النظام الفيدرالي بعد عقود من اتباع سياسة فرق تسد، وتمزيق مكونات النسيج الاجتماعي الماليزي؟ ام للعامل الجغرافي دور في فرض الفيدرالية كنظام سياسي واداري تم الاخذ به للتغلب على الصراعات وانقسامات في المجتمع الماليزي في مرحلة ما بعد الاستعمار والحصول على الاستقلال؟

فرضية البحث:

ان الفيدرالية في ماليزيا ومنذ استقلال الدولة عن الاستعمار، كانت الخيار الافضل في بلد متعدد الاثنيات وذلك لضمان تحقيق المعادلة السياسة العادلة من اصوات الشعب وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدت افضل آلية دستورية لتوزيع السلطة بين مختلف مستويات الحكم.

منهجية البحث:

اقتضت دراسة موضوع هذا البحث الاستعانة بأكثر من منهج علمي، وذلك للتركيبة المتعددة في ماليزيا والتي تنسحب على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد

تم استخدام المنهج النظمي وذلك ليبين مدى تفاعل النظام السياسي مع مطالب الشعب، يترافق ذلك مع استخدام منهج صنع القرار وذلك من اجل تحليل ابرز القرارات والسياسات العامة التي صبت في صالح تقوية النظام الفيدرالي الماليزي، والتي كان لها الدور الاساس في بناء الدولة الماليزية العصرية.

المبحث الاول
النشأة التأريخية للنظام الفيدرالي في ماليزيا

تقع مملكة ماليزيا في جنوب شرقي آسيا بالقرب من خط الاستواء وتحتل منطقتين استراتيجيتين، الاولى هي شبه جزيرة ماليزيا والمنطقة الثانية هي ولايتي ساراواك وصباح، ويفصل هاتين المنطقتين بحر الصين الجنوبي، وتتصل شبه جزيرة ماليزيا من جهة الشمال بتايلاند عبر حدود برية ومن الجنوب جمهورية سنغافورة عن طريق جسر وتقع جزيرة سومطرة الإندونيسية غرباً عبر مضيق ملقا كما تقع الفلبين شمال شرق ولاية صباح[١] .

تبلغ مساحة ماليزيا ما يقارب ٣٣٩,٧٥٠ كم ٢ ، وتكونت من ٣٠ مجموعة اثنية ابرزها المالاي، الصينيون، الهنود، ومن ابرز اللغات التي يتحدث فيها الشعب الماليزي المالاي والصينية والتاميلية والهندية والانكليزية ،و كانت ماليزيا قد نالت استقلالها في ٣١ آب ١٩٥٧ عن الاستعمار البريطاني وسجل تاريخ انضمامها للامم المتحدة في ١٩٥٧ /٩/١٧ [٢] .

وكان قد تم تأسيس ماليزيا بشكل رسمي في ١٦ ايلول١٩٦٣ ،اذ تكونت من الولايات الواقعة في شبه جزيرة ملايا بالإضافة الى ولايتي صباح وسرواك و سنغافورة، حيث كانت قبل ذلك تعرف باتحاد ملايا، وكان هذا الاتحاد قد تم تأسيسه في شباط ١٩٤٨ ،وعرفت فيما سبق بوحدة ملايا، ومملكة ماليزيا تتكون من ثلاثة عشر اقليمياً فيدرالياً، وتم اخذ الانموذج البريطاني الفيدرالي كأنموذج يطبق في ماليزيا[٣].

وعند العودة قليلاً بتأريخ ٢٧ آذار ١٩٦١ نرى ان اول رئيس وزراء لماليزيا «تنكو عبد الرحمن « قد قدم اقتراحاً بشأن تأسيس اتحاد الملايو على ان يتوصل الى اتفاق واضح مع بريطانيا وشعوب دولة سنغافورة وساراواك وصباح وبروناي، ويستلزم ذلك وضع خطط تهدف الى ايجاد تعاون سياسي اقتصادي بين هذه الدول مما يؤدي الى وحدتها، ولقد كان هناك توافقاً من قبل زعماء سنغافورة و بورنيو، وتبع ذلك محادثات بين الحكومات و ممثلي الشعب واعلن الاتحاد العام بموجب استفتاء تم اجراؤه في ايلول ١٩٦٢ ،وايدت هذا المشروع الكبير المجالس التشريعية في سرواك وصباح وسنغافورة، ولكن حكومة براوناي لم تحدد موقفها من الدخول الى هذا الاتحاد، وعقد اتفاق ماليزيا بين اتحاد الملايو وسنغافورة وساراوك وصباح مع الحكومة البريطانية في ٩ تموز ١٩٦٣ ،وقد نص هذا الاتفاق على انتقال السيادة في صباح وساراواك وسنغافورة من السلطة البريطانية الى حكومة ماليزيا، ولم يمض سنتين على تأسيس الاتحاد حتى انفصلت سنغافورة عنه

(١) ابراهيم المغازي واخرون، الاطلس الآسيوي، تحرير محمد السيد سليم و رجاء ابراهيم سليم، مركز الدراسات الآسيوي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة، ٢٠٠٣ ،ص٣١٧.

(٢) محمد الجابري، موسوعة دول العالم: حقائق وارقام، مجموعة النيل العربية، القاهرة ٢٠٠٤ ،ص٢٢٥،

O.Argo Victooria,Fadly Ameer, Systems and political development in Malaysia,volumell,Issue2,September,2018,p.122.

(٣) علي قوق، ادارة الاقاليم والتجارب المستفادة عربياً: حالة ماليزيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقله، ٢٠١١ ،ص٧٢.

في العام ١٩٦٥ [٤].

وللوقوف على طبيعة الحكم من النظام السياسي في ماليزيا نرى ان نظامها اسس على ان يكون نظاماً ملكياً دستورياً، ونظام الحكم فيدرالي يجمع ١٣ ولاية ماليزية، وهناك حكومة فيدرالية يرأسها رئيس الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابات العامة على مستوى الدولة، و يتمتع بصلاحيات واسعة، كما ان هناك حكومات محلية للولايات، يرأس كلاً منها رئيس الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الولاية، وقد ضمن نظام الحكم مجموعة من الاجراءات التي تمنح للدولة صبغة ملاوية كالملكية و لغة الملايو ودين الدولة الاسلام، وتضمن سيطرة الملايو على الحياة السياسية و على الخدمة المدنية، فضلاً عن منحهم بعض المزايا الاقتصادية والتعليمية[٥].

وكانت ماليزيا قد شهدت اضرابات كبيرة في العام ١٩٦٩، وكانت عبارة عن اضطرابات عرقية بين الملايو والصينيين ادت الى مقتل اكثر من ١٤٣ شخصاً من الصينيين و ٢٥ من الملايو، وعبرت عن مدى خوف الملايو على مستقبلهم في ظل سيطرة الصينيين على الاقتصاد وتزايد نفوذهم السياسي، فأعيد تأسيس التشكيلة السياسية الماليزية ووسع من التحالف الحاكم وشكلت الجبهة الوطنية والتي مثلت قاعدة حكم ائتلافي اكثر صلابة واستقراراً، وفي العام ١٩٧٠ اصبح «تون عبد الرزاق» رئيساً للوزراء ووضع ماليزيا على خطى التطور الاقتصادي في ظل نظام فيدرالي منظم هدف من خلال ذلك تحقيق تقدم اقتصادي لكل مكونات المجتمع الماليزي والقضاء على الفقر بمعنى تحسين وضع عرقية الملايو التي كانت تعاني بالمقارنة مع الصينيين والهنود وبذلك اصبح هناك صمام امان لمنع تكرار حوادث ١٩٦٩ [٦].

وعند قراءة فلسفة النظام السياسي الماليزي نرى انعكاس الواقع التعددي العرقي للمجتمع الماليزي على التعددية السياسية في البلاد بحيث شهدت الدولة احدى مخرجاتها تعددية حزبية استندت بدورها الى مكونات الثقافة السياسية التقليدية لدول جنوب شرقي آسيا والتي برزت في كثرة النزاعات والصراعات لقد افردت ماليزيا بنظام سياسي خاص وان كان ملكياً ديمقراطياً ويمارس في اطار فيدرالي، الا انه الملك يتم اختياره كل خمس سنوات عبر الآليات الانتخابية من بين السلاطين التسعة البرلمانية[٧].

واقترن الواقع الماليزي بالقيم الآسيوية، والتي تختلف عن مثيلاتها من الدول الغربية، فالثقافة الماليزية السياسية تميل الى القيادة المستقرة للنظام السياسي والتي تضمن استقرار البلاد ووحدته وذلك في اطار إمكانية تقبل قدر اقل من الديمقراطية في سبيل تحقيق قدر اكبر من الاستقرار، ومن هذا المنطلق تم تأسيس النظام الفيدرالي للدولة، واكدت الثقافة الماليزية على محورية دور الحاكم في صياغة مختلف السياسات وتحديد الخيارات الملائمة للواقع الماليزي بحيث يمكن القول ان القيادة الماليزية ارتأت تحقيق

(٤) المصدر نفسه، ص٧٣-٧٤.

(٥) محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية: مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤،ص٢٧.

(٦) محسن صالح، النموذج السياسي الماليزى وإدارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، حزيران ٢٠١٢،ص٤.

(٧) هدى ميتكيس، القيم الآسيوية والثقافة الماليزية، في مجموعة مؤلفين القيم الآسيوية، تحرير هدى ميتكيس، مركز الدراسات الآسيوية، جامعه القاهرة، ٢٠٠٧،ص١٧٤

اولوية الاستقرار في مجتمع متعدد العرقيات[٨].

لقد عكفت القيادات الماليزية المتعاقبة بعد الاخذ بالنظام الفيدرالي كصيغة لبناء الدولة والأمة الماليزية على وضع خطط تنموية لكل ولاية من الولايات الماليزية وذلك لجعل ماليزيا تسير في خطى الدول المتقدمة، وذلك بالتأكيد على المعرفة والتعليم لكل الماليزيين اضافه الى مساهمة سياسة الخصخصة التي رسمها النظام السياسي في تحفيز العملية التنموية و كما سنرى ذلك لاحقاً.

(٨) المصدر نفسه، ص١٧٣.

المبحث الثاني
الدستور و التقسيم الاداري الفيدرالي

مفهوم الفدرالية ظهر منذ نهاية القرن الثامن عشر، وهي نظام حكم تتحد فيه الولايات وتتخلى عن بعض سلطاتها للسلطة المركزية، و يشترط وجود الفدرالية وجود اقليم محدد تعيش عليه جماعات بشرية، و يهدف هذا النظام الى ضمان الحرية اللازمة لهذه الجماعات او الاقوام التي تعيش في نطاق دولة واحدة، والتأكيد على تجنب تفكك الدولة او الاتحاد و تشارك جميع الاقاليم في الهيئات والمجالس الفيدرالية، و تتولى السلطة القضائية العليا عادة حسم الصراعات والنزاعات التي من الممكن ان تحدث بين الهيئات الفيدرالية وهيئات الاقاليم(٩).

وقد ضمت ماليزيا مؤسسات الحكومة المسؤولة امام الهيئة التشريعية على مستوى الحكومة الفيدرالي والاقليمي، ولكنها تتمتع بشكل فريد من اشكال تناوب الحكم الملكي لتنصيب الرئيس الرسمي للدولة المؤسسة للاتحاد الفيدرالي، ويتم اختيار الحكام السلاطين من بين الذين يتولون الحكم بالوراثة في تسع من ولايات الملايو ، ويتسم الاتحاد الفيدرالي الماليزي بأهمية خاصة لانه يشكل توزان معقد للطوائف المتعددة داخل اتحاد فيدرالي برلماني مركزي نسبياً(١٠).

ويعد النظام الفيدرالي وفق رأي فقهاء الدستور هو النظام المثالي اوالأمثل للدول التي تتضمن قوميات متعددة، ان دستور ماليزيا لعام ١٩٥٧ وبعد اجراء ٥٧ تعديلاً عليه طبقاً لدستور ١ تشرين الثاني ٢٠١٠ اكدت المادة ٧١ على سيادة الدولة ودساتيرها ،اذ تضمن الاتحاد مطالب بضمان سيادة السلاطين في دولهم على كل ولاية بصرف النظر عما اذا كان لها سلطان كحاكم لها ولها دستورها الخاص بها، وعلى جميع دساتير الولايات ان تتضمن احكام اساسية تتضمن(١١):

١-تأسيس الجمعية التشريعية للولاية المكونة من الحاكم والاعضاء المنتخبين بطرق ديمقراطية لمدة لا تتجاوز ٥ سنوات.

٢- تعيين فرع تنفيذي يطلق عليه بالمجلس التنفيذي من قبل الحاكم من بين اعضاء المجلس، و يعين الحاكم بصفته رئيس المجلس التنفيذي ويرجح انه يحظى بثقة الأغلبية من الجمعية التشريعية.

٣-انشاء ملكية دستورية على مستوى كل ولاية، اذ ان الحاكم مطلوب للعمل بناءاً على مشورة المجلس التنفيذي في جميع الامور تقريباً بموجب دستور الولاية والقانون.

٤- اجراء انتخابات عامة دورية للولاية عند حل المجلس.

٥-ان من اهم متطلبات تعديل الدستور في كل ولاية توافر اغلبية الثلثين المطلقة

(٩) نوري طلباني حول مفهوم النظام الفيدرالي، ط٢،مؤسسة المباني للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٥،ص٩،وينظر وليد كاصد الزيدي، الفيدرالية دراسة في المفهوم والمصطلح والنظرية ،المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية ،النجف،٢٠١٩،ص ١٦.

(١٠) رونالد ل واتس ،الانظمة الفيدرالية ،منتدى الاتحادات الفيدرالية ،ترجمة غالي برهومه واخرون ،اتاوا،كندا،٢٠٠٦، ص ٣٧-٣٨.

(١١) دستور ماليزيا، الدستور الفيدرالي https://stringfixer.com

وجوباً.

وفي ماليزيا تقسم مستويات الحكم المحلي الى ثلاث مستويات وهي:

المستوى الاول: هو المستوى الفيدرالي ويتضمن ان ماليزيا دولة فيدرالية ويعد الملك هو السلطة العليا، اذ بالرغم من ان قراراته تعتمد على النصح سواء من قبل الحكومة او البرلمان، الا ان كل الممارسات الحكومية تنبع من سلطته، ويتم انتخاب الملك من قبل مؤتمر حكام الولايات، وحتى يصبح مؤهلاً للانتخابات لابد ان يكون واحداً من الحكام التسعة الوارثين وتستمر حقبة ولايته خمس سنوات، ويتم انتخاب نائب الملك بنفس الطريقة، وهو لا يمارس اي صلاحيات بوجود الملك، و لكنه يجب ان يكون الاستعداد دائم لشغل منصب الملك وممارسة سلطاته في حالة غيابه او حدوث عجز في اداء مهامة كالمرض مثلاً او الموت، و في حالة وفاة الملك او تقديم استقالته يصبح نائب الملك مسؤولاً عن ممارسة السيادة التي يتسنى لمؤتمر حكام الولايات انتخاب خليفة له(١٢).

امام مؤتمر حكام الولايات فيتكون من مجموع السلاطين و حكام الولايات منوط بهذا المؤتمر مهمة اختيار الملك عن طريق الانتخاب، وتعد ابرز مهام حكام الولايات(١٣).

١-الاستشارة في حال توسيع الفيدرالية وصلاحياتها .

٢- الاستشارة في حال عرض مشروع قانون لتعديل الدستور.

٣-الاستشارة في حال تغيير حدود الولايات وهو امر في غاية الاهمية.

المستوى الثاني: مستوى الولايات والذي يتضمن ثلاثة عشر ولاية في ماليزيا ومن ثم ثلاثة عشر حاكماً منتخباً وهم (رئيس وزراء محلي للولاية) من حكام ولايات الاتحاد الفيدرالي، بالإضافة الى ٩ سلاطين من الاسر المالكة للولايات المتحدة، اذ لا يوجدٍ في اربع ولايات ماليزية سلاطين مع وجود حكام منتخبين فيها وهي «بينانغ، ملاكا ، سراواك» ولحكومات الولايات باستثناء صباح وسراواك القليل من السلطات، ومن اهم مهام حكومات الولايات الاشراف على ادارة الاراضي والحكومة المحلية والاسكان والخدمات الاجتماعية وتوفير المياه و ادارة الشؤون الدينية والإسلامية، ولولايتي صباح وسراواك سلطة الاشراف على الهجرة(١٤).

ويسمى هذا المستوى بالمستوى الولائي، ولكل ولاية مجلس تشريعي خاص بها وحكومة يرأسها رئيس وزراء محلي، بينما تتركز السلطة التنفيذية في يد حكام الولاية، وتختص حكومة الولاية، بكل ما يتعلق بمصالح الولاية ، اما الاشراف فتضطلع به لجان معينة تنشئها الولاية لهذا الهدف، وعادة ما يخضع حاكم الولاية وحكومتها لمساءلة المجلس التشريعي(١٥).

---

(١٢) وفاء لطفي، اللامركزية والتنمية في ماليزيا، في مجموعة مؤلفين اللامركزية والتنمية في الخبرة الآسيوية، تحرير صابر عوض مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠١١،ص٢٥٨-٢٥٩

(١٣) حسن حامد مشيكه، الفيدرالية والتنمية الاقتصادية في ماليزيا: نظرة تحليلية للتجربة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الناشر جامعة الخرطوم،٢٠٠٨، ص٦،https://khartoumspace.uofk.edu/itms

(١٤) وفاء لطفي، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩

كلية القانون و العلوم السياسية

المستوى الثالث: هو المستوى الذي يسمى بنظام الحكم المحلي ويتوزع ما بين مراكز حضرية ومقاطعات ريفية وتؤدي أجهزة الحكم المحلي فيه نفس الوظائف في جميع المناطق، وتنقسم المراكز الحضرية عادة الى مدن وبلديات ويمكن ان ترتقي المقاطعات الريفية الى مستوى البلديات وتكون مجلس بلدية، في حال حققت انجازات معينة في الاداء والتنمية واستعرضت معايير يقررها مؤتمر حكام الولايات، كما يوجد في ماليزيا تسعة مجالس وثلاثون مجلس بلدية ومائة وواحد مجلس مقاطعة، ويرأس كل مدينة عمدة بينما يرأس كل مجلس بالمقاطعات والبلديات رئيس، ويعد رئيس المقاطعة هو المسؤول عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير المقاطعة ككل كما يقوم بالتنسيق بين جميع مشاريعها التنموية ويرأس معظم اللجان التي تنشئها المقاطعة للغرض نفسه(١٥).

وفيما يتعلق بتوزيع الاختصاصات بين الاتحاد والولايات فقد نصت المادة ٧٣ من الدستور الماليزي ان يسمح للبرلمان الماليزي ان يسن لكل جزء من الاتحاد القوانين الفاعلة خارج حدود الاتحاد وداخله، كما يسمح للهيئة التشريعية لأي ولاية ان تسن القوانين لكل او جزء من تلك الولاية كما نصت الماده ٧٥ انه اذا كان قانون الولاية لا يتلائم مع قانون الاتحاد، عندها يصبح قانون الاتحاد هو الساري كما لا يتدخل البرلمان في سن اي قانون خاص بالدين الاسلامي او التقاليد في ولايتي صباح وساراواك الا باستشارة الحكومة او الولاية المختصة(١٦).

كما تضمن الدستور الماليزي على الصلاحيات المالية وحصرها بيد السلطة الفيدرالية مع ضمان بعض الصلاحيات لبعض الولايات وليس كلها، بحيث تكون هذه الاختصاصات على اساس حجم السكان مع وجوب تقاسم السلطات الفيدرالية بعض من الموارد المالية مع الولايات كمدخولات النفط على وجه الخصوص التي تقع ضمن الشريط الساحلي لهذه الولايات، وعليه يوجد مجلس وطني يضم عادة الحكومة الفيدرالية والولايات من اجل ضمان التنسيق والتنظيم وتقديم الاستشارة القانونية وفيما يلي جدول يوضح توزيع الاختصاصات بين الاتحاد طبقاً للدستور في ماليزيا:

الاختصاصات المشتركة	اختصاصات ولائية	اختصاصات فيدرالية
الضمان الاجتماعي الصحة العامة تخطيط المدن الحضائر والحياه البريه تهيئه المحيط الحدائق العمومية	التشريع الاسلامي الاراضي والعقار الزراعة والغابات التنمية المحلية شؤون الملايو اشغال الولاية الحكومة المحلية المياه المحلية	١ـالشؤون الخارجية ٢ـالامن والدفاع ٣ـالتجارة الخارجية والصناعة ٤ـالمالية والضرائب ٥ـالتعليم والصحة ٦ـالملاحة والنقل والاتصال ٧ـالحاجة الاجتماعية والتأميم ٨ـالاشغال العمومية ٩ـامدادات المياه

الجدول علي قوق، مصدر سبق ذكره، ص٧٩

(١٥) وفاء لطفي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٤-٢٦٥.

(١٦) بلقاسم مربعي ، آليات إدارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة دراسة في النموذج الماليزي، رسالة ماجستير، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكره، ٢٠١٥،ص١٧٨-١٧٩.

وما يمكن ذكره في هذا السياق ان الدستور الفيدرالي على الرغم من انه خصص صلاحيات واضحة للحكومة الفيدرالية و حكومات الولايات والحكومات المحلية، الا ان الصلاحية المتعلقة بالضرائب المخصصة للحكومة الفيدرالية ادت الى المركزية المالية، وان الحكومة الفيدرالية لها صلاحية جمع ضرائب الدخل الشخصي وضرائب المبيعات وايضاً ضرائب الشركات وضرائب الواردات والصادرات و توجد قيود كبيرة دستورية على حكومات الولايات خاصة فيما يتعلق بالاقتراض وهذا يترك القليل لكل ولاية في مجال تحصيل عائدات الضرائب وهي شديدة الاعتماد على القروض والمنح الفيدرالية بحيث لا تستطيع مباشرة اية زيادة في النفقات المحصلة عن النمو الاقتصادي السريع، فعائدات الضرائب من الرسوم واسعار تقييم الضرائب على المعادن لا تكفي لتغطية النفقات لحكومة الولاية او الحكومة المحلية(١٧).

وعطفاً على ما تقدم وبالرغم مما قلناه ان ماليزيا تتبنى النظام الفيدرالي، الا ان نظامها مازال يميل الى المركزية، فلدستور يمنح الحكومة الفيدرالية سلطات مالية مركزية كبيرة، فالحكومة الفيدرالية لها حق فرض الضرائب المباشرة، مثل ضرائب الدخل، الملكية، رأس المال وتحصل على عوائد غير مباشرة مثل ضرائب التصدير والاستيراد والمبيعات والخدمات، والجدير بالذكر ان ضريبة الدخل تشكل اعلى نسبة من عائدات الموازنة الاتحادية اذ تقابل نصف الايرادات الاتحادية، كذلك الضرائب غير المباشرة ما يساوي نسبه ١٣٪ من الايرادات، اما ضريبة الصادرات يقابل ١٪ وتبلغ رسوم الاستيراد٠,٩٪(١٨).

وما نص عليه الدستور الماليزي يتعين على البرلمان بغرفتيه المتمثلة في مجلس الشيوخ ومجلس النواب تحضير مشروعات القوانين المتعلقة بفرض الضرائب او شطب او تخفيض او الغاء اية ضرائب قائمة او فرض الرسوم، ومن ثم احالة تلك المشروعات الى الرئيس الاعلى للاتحاد للموافقة عليها، كما منع الدستور تحصيل اي ضرائب او رسوم لأغراض الاتحاد الا بموجب سلطة قانون الاتحاد، كما لا يسمح الدستور اجبار اي شخص على دفع ضريبة تخص جميع او بعض عوائدها لأغراض ديانة اخرى، فضلاً عن ذلك اكد الدكتور على احتفاظ كل ولاية بجميع ما تحصل عليه من جبايه الضرائب طبقاً لقانون الاتحاد، وتستلم كل ولاية نسبة ١٠٪ من اكبر مبلغ حسب ما يحدد من رسوم الصادرات من المعلبات التي تنتجها الولاية، كما ويمكن للبرلمان ان يقرر ويحدد بأن تستلم كل ولاية وحسب الشروط التي يضعها قانون الاتحاد حصة من رسوم الصادرات من المعادن، غير المعلبات المنتجة في الولاية(١٩).

ويمكن للبرلمان الماليزي بموجب المادة (من١١٠/٤)من الدستور ان(٢٠):

١. يكلف الولايات بمسؤولية جمع الضرائب اوالرسوم او لخدمة اغراضه و بموجب قانون اتحادي.

(١٧) علي قوق، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

(١٨) دانا عبد الكريم سعيد وزانا رسول محمد امين، الاشكاليات القانونية للضرائب بين مستويات الحكم في الأنظمة الفيدرالية العراق إنموذجاً، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر المجلد ٤ العدد الاول ٢٠٢٠،ص٣١١.

(١٩) المصدر، نفسه، ص٣١٢.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٣١٢.

٢. يخصص كل او بعض حصص ما تم تحصيله من الضرائب او الرسوم من قبل الحكومة الاتحادية الى الولايات.

واهم شيء في الدستور الماليزي هو التأكيد على المالية العامة في ماليزيا، اذا نص الدستور على ان الصلاحيات المالية تكون في يد السلطة الفيدرالية مع ضمان صلاحيات مالية لبعض الولايات بحسب حجم السكان، و تتقاسم السلطة الفيدرالية بعض الموارد المالية مع الولايات مثل الموارد النفطية، ويوجد مجلس وطني للمالية عادة ما يضم ممثلي الحكومة الفيدرالية والولايات ويهدف الى ضمان التنسيق ويتمتع بدور استشاري وحده تخطيط الاقتصادي للوزير الاول هي التي تقوم بتحضير التقارير السنوية حول الاقتصاد الوطني، كما ترسم المشاريع التنموية الخاصة بالدولة وتحدد كيفية توزيع الميزانية داخل الولاية بما يتماشى مع الاهداف الاقتصادية للبلد(٢١).

كما تتم مراقبة السلطة الفيدرالية لجميع اعمال الاقاليم المكونة للاتحاد وخاصة في الجانب الاقتصادي، اذ تتولي السلطة المركزية اهتماماً بالغاً لهذا الجانب، وتضطلع بهذا الاختصاص لجنة تخطيط التنمية القومية لمكتب رئيس الوزراء وذلك لاجراء عملية تقسيم وتطبيق السياسات العامة للحكومة(٢٢).

وفق ما طرح سابقاً تعد الفيدرالية ومستوياتها احد اكثر الخيارات تفضيلاً في بلد واسع المساحة متعددة العرقيات والاديان كماليزيا لذلك كان الخيار الامثل للقيادات التي مسكت زمام السلطة في ماليزيا منذ الاستقلال وليومنا هذا وذلك للحفاظ على الوحدة الوطنية، فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات وهذا ما اكد عليه الدستور الماليزي. بمنح الولايات سلطات وهامش جيد من الصلاحيات الذي تستطيع من خلاله كل ولاية تدبير امور مواطنيها دون الرجوع للمركز وتمثل احد اوجه الديمقراطية الفعلية .

(٢١) عرض تجربة الفيدرالية في مملكة ماليزيا ،٢٠١٤ ٦.http://mhssan.blogspot.com.p

(٢٢) المصدر نفسه، ص٧.

المبحث الثالث
التنمية الاقتصادية ودورها في تعزيز الفيدرالية في ماليزيا

كانت قد اخذت التجربة التنموية في ماليزيا بعداً تاريخياً من خلال احداث تغيير في الاستراتيجية التنموية بعد الاستقلال، فقد كانت الاستراتيجية القديمة خلال حقبة الاحتلال الهولندي تقوم على مجال الاستيراد في مجال الصناعات الاستهلاكية وهو قطاع سيطرت عليه الشركات الأجنبية خلال تلك الحقبة، و خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي اعتمدت ماليزيا على استراتيجية جديدة اتجهت بالتنمية نحو الاعتماد على القطاع العام بشكل كبير، والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع والتحديث، كما بدأت بالتركيز على صناعة المكونات الإلكترونية وهي صناعة تعتمد على العمالة الكثيفة مما ادى الى تخفيض معدلات البطالة وتحسن في توزيع الدخل العام وثروات البلاد بين مختلف فئات المجتمع الماليزي الذي يعيشون في ظل الاتحاد الماليزي(٢٣).

ومثلت السنوات الخمس من عقد الثمانينيات من القرن الماضي المرحلة الثانية لاستراتيجية التنمية في ماليزيا، اذ شهدت تلك الحقبة تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة والتي ركزت على محورين الاول التأكيد على مجموعة جديدة من الصناعات التي حلت محل الواردات والصناعات الثقيلة في اطار ملكية القطاع العام ،وامتدت المرحلة الثانية للاستراتيجية التنمية في ماليزيا من منتصف الثمانينيات حتى العام ٢٠٠٠،اذ شهدت ثلاث خطط خمسية استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتشجيع التوجه التصديري في عمليات الصناعة مع تحديث البنيه الأساسية للاقتصاد الماليزي(٢٤).

وتركزت رؤية رئيس وزراء ماليزيا المخضرم الدكتور «مهاتير محمد» بشأن التنمية بقوله «ان لحسن استغلال الموارد وتوظيفها هو من العوامل الأساسية لنجاح الفيدرالية والتنمية في ماليزيا لان محفزها وباعثها البساطة والترشيد وعدم الاسراف، اللذان من المؤكد ان يؤديا تلقائياً الى زياده معدلات الادخار، والادخار كما هو معلوم هي من العوامل الهامة في التنمية الاقتصادية، وكنتيجة لشيوع مبادئ البساطة والتقشف وعدم الاسراف والاستخدام الامثل للموارد المتاحة»(٢٥)

وما ميز ماليزيا عن دول جنوب شرقي آسيا انها عدت من الدول التي تبنت النظام الفيدرالي وتميز نظامها السياسي بقدر كبير من الاستقرار واهم ما يميزها :(٢٦).

١. ان ماليزيا عبارة عن اتحاد فيدرالي يسود فيها نظام متعدد الاحزاب كما انه تكوين الاحزاب يتلائم مع ظروفها الاجتماعية والتركيب الاثني المتنوع فيها.

٢. للمؤسسة العسكرية دور مهم الا هو الحفاظ على السيادة والاراضي الماليزية من

(٢٣) محمد صادق اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٤،ص٥٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٥١

(٢٥) عادل الجوجري، النمر الآسيوي: مهاتير محمد من شاب متمرد الى بطل إسلامي، دار الكتاب العربي . دمشق . القاهرة، ٢٠٠٨،ص٦٢.

(٢٦) حسن حامد مشيكه، مصدر سبق ذكره، ص٩-١٠

التفكك وتدعيم نظام فيدرالي قوي، اذ يعد الملك اعلى سلطة في البلاد فضلاً عن كونه القائد الاعلى للجيش، ولا تستطيع اي قوه خارجية ان تزعزع استقرار النظام السياسي عن طريق القيام بانقلاب عسكري كما في الساب، والجيش بوصفه حامي الاتحاد والمحافظ على تماسكه من التفكك والتهديد.

٣ـ تتميز ماليزيا بتحقيق نوع فريد من السلم المجتمعي بين الاثنيات المختلفة، وبخاصة بعد ان اتبعت ماليزيا سياسات اقتصادية متعددة لمعالجة مشكلة (المالاي) الذين تشكل نسبتهم ما يقارب ٥٥٪ من مجموع سكان البلاد، اذ كان لنتاج هذه السياسات دور كبير في رفع المستوى الاجتماعي لهذه الشريحة من المجتمع، فضلاً عن ذلك لا توجد تهديدات امنية داخلية في الاتحاد الماليزي، وليس هناك حالياً اي نزعات انفصالية لدى الولايات والمقاطعات يمكن ان تقود الى زعزعه امن واستقرار الدولة وتفكك وحدته الوطنية.

٤- نص الدستور الماليزي ان الاسلام هو الدين الرسمي للدولة، وفي الوقت ذاته يلعب الاسلام دوراً مركزياً في اسلوب حياة المجتمع الماليزي والمجموعات العرقية التي تكون النسيج الاجتماعي، فضلاً عن تمسك المواطنين بالقيم الآسيوية والاسلامية مع رفض مفهوم التحديث بالمفهوم الغربي المطلق والسؤال المطروح لماذا اعتمدت ماليزيا إنموذج الدولة التنموية؟

والجواب هو ان احد اهم الاسباب التي ادت الى تحول ماليزيا منهج عدم التدخل الى نهج الدولة التنموية لانه سيسمح بدور انشطة للحكومة في توجيه الاقتصاد ويمكن عزو ذلك الى اربعة عوامل:[٢٧]

١. هناك مخاطر امنية غير محلولة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

٢. لقد كان نهج السياسة في اول مراحل الاستقلال غير فعال في التعامل مع هذه المخاطر .

٣كانت الحكومة قادرة على تنفيذ النهج الجديد بعد ان تمتعت بقطاع عام كفوء وادارة بيروقراطية فاعلة.

٤- اعتمدت الحكومة الماليزية في ذلك الحصول على الدعم الداخلي والخارجي لتنفيذ نماذج التنمية الحديثة.

وفي سياق متصل ولكون ماليزيا دولة اتحادي فيدرالية كان عليها ان تواجه ما يسمى بمخاطر الامن الوطني غير المحلولة، اذ وجدت انها تؤثر على جانبين بقاء الاتحاد الماليزي وعلى الاستمرار في عملية تنموية حثيثة، فكان لها لا بد ان توجد حل لذلك، اذ تعتمد الدول ومنها ماليزيا على نهج الدولة التنموية عندما يكون بقاء الدولة مهدداً واحد اهم اسباب التهديد :[٢٨]

١- وجود احداث شغب محلية.

٢- التفاوت الاقتصادي الفاحش بين العرقيات.

(٢٧) كرينغساك تشاريونوغساك، تجربة الدولة التنموية في ماليزيا: دروس لليبيا، تقرير مشروع، مؤسسة الامعة الاوربية، سان دومينيكو، تموز ٢٠٢١،ص٩-١٠.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٩

٣. اختلال التوازن الاجتماعي من ما يشكل خطراً واضحاً على الوحدة الوطنية وربما يقود الى تفكك الاتحاد مثل التهديد الشيوعي في عقد الستينيات مثلاً، وكان قرار ماليزيا تبنى نموذج الدولة التنموية ذات النظام الفيدرالي احد اهم الاسباب لمعالجة المخاطر التي تعاني منها الدولة في المراحل التي اعقبت الاستقلال.

كما ان القيادات الماليزية دائماً تضع نصب عينها وجود خطر النزاعات العرقية اذا ما بقيت دون حل والتي من الممكن ان تنذر باعمال شغب كالتي حدثت في العام ١٩٦٩، ما ادى الى تحسين وضع السكان الاصليين وحل مشكلة التفاوت في المجتمع والتي كان السبب الرئيس فيها الجانب الاقتصادي، مما حفز الحكومة الماليزية على زيادة الدور الاقتصادي المباشر للدولة وفق السياسة الاقتصادية .[٢٩]

وطبقاً لما سبق نرى ان فلسفة التنمية في ماليزيا تركز على فكرة قوامها ان التنمية الاقتصادية والبشرية تقود الى المساواة في الدخل، ولذا فأنها تنعكس على انجازات التطور الاقتصادي على حياه الفرد، مثلاً توجيه الاهتمام نحو ترقية المنظومة التعليمية والنهوض من اجل ان يؤسس سياقاً تنموياً متكاملاً ينعكس على تحسين باقي القطاعات، وقد قامت فلسفة التجربة الماليزية وفق الرؤية الإسلامية للنظام الاقتصادي على عدد من المبادئ:[٣٠]

١-ازدواج الملكية اذ يجمع النظام الاسلامي بين الملكية العامة والملكية الخاصة، فالاسلام في تشريعاته وهو يقوم بحماية الملكية الخاصة ويرعاها اذا كانت مصادر مشروعة، ويضع قيد المصلحة العامة على توسع ولي الامر في الملكية العامة دون وجه حق.

٢-العداله الاجتماعية التي تبنى على التكافل الاجتماعي والتوازن العام، والتي تتمثل في التوزيع العادل للدخل والثروة بين افراد المجتمع دون تمييز بينهم بسبب العرقية او الدين او اللغة.

٣- حرية الاقتصاد والتي عادة ما تضمن للقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، بشرط ان لا تتعارض مع المصلحة العامة، بل ان يعمل في إطار المصلحة العامة للمجتمع، وقامت الدولة بتهيئة المناخ الملائم للقطاع الخاص و تعمل على مراقبة نشاطه لكي يكون متوائماً مع احكام الشريعة الاسلامية.

٤-نسبة الفائدة بلغت صفراً والتي تتوافق مع تحريم الربا في الشريعة الإسلامية.

وتعد الرؤية التنموية الماليزية ما بين١٩٩٠ .٢٠٢٠ من اهم الرؤى التي وضعها رئيس وزراء ماليزيا السابق «مهاتير محمد» هي عبارة عن جدول اعمال لخطة التنمية السادسة لماليزيا في العام ١٩٩١ ،ودعت الرؤيا الماليزية في ظل الاتحاد الفيدرالي بضرورة الوصول الى ان تكون ماليزيا دولة صناعية مكتفية بحلول العام ٢٠٢٠،وشملت هذه الرؤيا جميع نواحي الحياة وكل الولايات المكونة للاتحاد الماليزي بدون تمييز مع من اجل تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والاستقرار السياسي والتعليم

(٢٩) المصدر نفسه، ص٩.

(٣٠) احمد محيي الدين التلباني، التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية،٢٠١٩ ،ص٢٣.

بالمستوى العالمي، و اكد «مهاتير» بقوله «بحلول العام ٢٠٢٠ تستطيع ماليزيا ان تكون أمة موحدة ذات مجتمع واثق ومتشرب بالقيمة المعنوية والأخلاقية القوية، يعيش بشكل ديمقراطي وموحد ومتسامح و متعاطف مع الغير تسوده العدالة الاجتماعية والاقتصادية و يمتلك اقتصاداً قادراً على المنافسة» .[٣١]

واطلق على هذه الرؤية كلمة واحدة wawasan وتعني نهضة الامة او البلد وتقدمه، وقد لقيت اهتماماً كبيراً على الصعيدين الداخلي والخارجي[٣٢].

وظهرت نتائج هذه الرؤية عندما احتلت ماليزيا المرتبة ٣٤ عالمياً في الناتج المحلي الاجمالي بحسب تقرير صندوق النقد الدولي، اذ بلغت حصلتها ما يقارب ١٢٦,٥ مليار دولار متصدره بذلك علي دول العالم الاسلامي، كما احتلت في العام نفسه المرتبة ٢٠ عالمياً من حيث حجم الواردات متصدرة ايضاً دول العالم الاسلامي، وظهر المؤشر السنوي للتنمية البشرية الذي يصدره برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، ان ماليزيا احتلت المرتبة ٦٣ عام ٢٠٠٧ وراعي هذا المؤشر امور ثلاث[٣٣]

١-العيش حياة صحية و طويلة

٢-مستوى التعليم

٣- الحصول على مستوى معيشي جيد

في ما يتعلق بمؤشر التعليم حصراً ساعدت الحكومة الفيدرالية والحكومة المركزية في ماليزيا على مساندة ومساعدة الولايات الفقيرة على توفير الكتب والتكاليف، وتقديم منح دراسية للمدارس الداخلية في المناطق الريفية فضلاً عن المنح الدراسية للتدريب الجامعي بما يتناسب مع اهداف الألفية الثالثة كما بلغت نسبة التدريس في التحضيري ٩٥٪ والتعليم الابتدائي ٩٨٪ التعليم الثانوي ٨٩٪ عام ٢٠١٥،حسب احصاءات وزارة التربية الماليزية، مع التركيز على تعليم المرأة، كما ركزت الحكومة الفيدرالية على جودة التعليم وعدتها جوهرية في تعزيز تنمية رأس المال البشري، وتوفير العمالة الماهرة و رفع الإنتاجية وتحسين جاذبيه الاستثمار،فمخطط التعليم ما بين ٢٠١٣ . ٢٠٢٥ شمل اصلاحات ضخمة في المنظومة التعليمية تتعلق بالطلاب وتقييم المعلمين والتدريب والتطوير الوظيفي والمهارة المهنية[٣٤]

ان الاهتمام بتطوير الاقتصاد والتعليم والصحة يعود لتطبيق النظام الماليزي لأليات مؤسساتية وسياسات تنموية مناسبة لإدارة التعددية الاثنية والولايات الفيدرالية، و كان لها الدور الكبير في عملية بناء الدولة وفق معادلة الكل يكسب، وهي معادلة قامت على توفير شبكة امان لكافة مكونات المجتمع وعلى ضمان حريتها و حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق عدالة اجتماعية تراعى فيها الاوزان الديموغرافية لفئات المجتمع دون ان تهضم حقوق الاقليات، كما تركز على المصالح المشتركة وتعمل على

(٣١) المصدر نفسه،ص٥٧.

(٣٢) محسن محمد صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٨،ص٧٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٩٣.

(٣٤) العربي العربي، فجر ماليزيا تجربة تنموية ونجاح اقتصادي، مجلة العلوم الاجتماعية والبحوث الإنسانية، الجزائر، المجلد ٤، العدد، ٦ حزيران ٢٠١٩،ص٣٥

تحديد عناصر التوتر الاجتماعي والسياسي و هذه المعادلة قامت على ان يتنازل الجميع على ما يرونه حقوقهم في سبيل بناء الدولة والسير بالتنمية[٣٥].

كما يلاحظ ان الحكومات الماليزية كانت قد انشأت مؤسسات اقتصادية وتعليمية واعلامية واسلامية للعمل بالتوازي مع مؤسسات التنمية التقليدية المعروفة في الاقتصاد الرأسمالي، وعلى المستوى الاقتصادي فان المؤسسات الاقتصادية الإسلامية لم تنشر في بنية الاقتصاد الماليزي بحيث تؤثر بشكل قوي على التنمية الماليزية، ويمكن القول ان التنمية كانت محصلة للمنهج التوفيقي بين الاثنيات الذي اتبعته الحكومة الماليزية منذ العام ١٩٦٩ وتعزيز النظام الفيدرالي[٣٦]

وعلى الرغم من الحريات التي منحت الى الولايات الماليزية في ادارة شؤونها المحلية الا انه تتم مراقبة السلطة الفيدرالية لجميع اعمال الاقاليم وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية، اذ تتولى السلطة المركزية اهتماماً فائقاً للجانب الاقتصادي وتضطلع بذلك لجنة التنمية القومية التابعة لمكتب رئيس الوزراء لاجراء عملية تقييم تطبيق لسياسات الحكومة وتقوم كذلك هذه اللجنة بإعادة هيكلة الخطط الخاصة فيما يتعلق برؤية ٢٠٢٠ التي تحدثنا عنها فيما سبق والتي وضعها الدكتور «مهاتير محمد» خلال المدة من العام ١٩٨٢. ٢٠٠٢،وقام بأستئنافها عقب توليه رئاسة الوزراء مره اخرى في آ ب ٢٠١٨ [٣٧]

لقد عملت ماليزيا كحكومات متعاقبة على التقليل من نسب الفقر، ايماناً منها بان التنمية البشرية تعتمد اساساً على تحسين الوضعية المعيشية للافراد ولهذا قامت ببرمجة مجموعة من المخططات التنموية التي وفقت فيها عبر النقاط الأتية:[٣٨]

١–فلسفه تنمية الافراد في ماليزيا: وتقوم هذه الفلسفة على فكرة مفادها ان التنمية البشرية تقود الى المساواة في الدخل ولذا وجدت الحكومة ان مكاسب التطور الاقتصادي يجب ان تنعكس ايجابياً على المواطنين في تحسين طبيعة حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الامن والغذاء والعلاج والتعليم وان يكون اول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلين عن العمل و المجموعات العرقية الاكثر فقراً في المجتمع الاقاليم الاتحادية الاقل نمواً، ففي دول جنوب شرق آسيا عامة وماليزيا خاصة، ادت زيادة النمو بمعدل نقطة مئوية واحدة الى تقليل نسب عدد الفقراء ما يقارب ٣٪ او اكثر بقليل، وهي اعلى زيادة تم تحقيقها من بين الدول النامية.

٢– مؤشرات تقليل الفقر: اذ يعبر مؤشر دخل خط الفقر عن الدخل الضروري لتوفير الحد الادنى من غذاء يبقي على الصحة الجيدة للافراد ويلبي الحاجات الاساسية من الملبس والمأوى ويستخدم هذا المؤشر الفقر اذ يصنف الفقراء ضمن الذين تقل دخولهم عن دخل خط الفقر، بينما الاشد فقراً هم الذين تصل دخولهم الى اقل من نصف دخل خط الفقر .

(٣٥) بلقاسم مربعي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٩.

(٣٦) محمد السيد سليم، الاسلام والتنمية في ماليزيا، في مجموعة مؤلفين في كتاب الاسلام والتنمية في آسيا، تحرير ماجدة علي صالح مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩،ص١٢٩.

(٣٧) أحمد زهران فرغلي، فعالية دور الإدارة المحلية في السياسات العامة: دراسة مقارنة، دراسات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٠،العدد ٢،ابريل ٢٠١٩،ص٢٧٦.

(٣٨) كتوش عاشور وڤورين حاج قويدر، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، مجلة دراسات اقليمية، جامعة الموصل، المجلد ٥،العدد١٠، ٢٠٠٨،ص٩٣.

ويمكن اجمال نجاح تجربة التنمية في ماليزيا الى: [٣٩]

١-تحول ماليزيا من بلد معتمد على الزراعة الى بلد مصدر للسلع الصناعية ذات التقنية العالية

٢-التركيز على القضاء على التفاوت الطبقي. بين الاقاليم والولايات .

٣- بزوغ ملامح الاقتصاد المعرفي بفضل السياسة الداعمة لتطوير القدرات والمهارات البشرية في التربية والتعليم اي تأسيس المعاهد والمؤسسات التدريب المهنية، فأحتلت ماليزيا بذلك المرتبة السادسة في آسيا فيما يخص مستوى المنافسة الصناعية بعد كل من الصين وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان والمرتبة ٢١ عالمياً وفقاً للمؤشرات الايجابية.

٤- الاجراءات الحكومية المساندة للتنمية البشرية والاقتصادية على مستوى الولايات وشمل حماية ودعم المشاريع وانتهاج السياسات الجاذبة للاستثمار، مع حمايه الملكية الفردية وحرية تداول العملات، فضلاً عن بناء المهارات وتطوير نظم التعليم وبناء المؤسسات التعليمية ودعم الدولة للبحوث العلمية.

٥. تطوير البنى التحتية للدولة مثل انشاء شبكة الطرق عالية التطور وتطوير المجمعات التكنولوجية ومراكز الابتكار وكذا انشاء معاهد للبحوث ومراكز بحوث علمية و افتراضية وتطوير نظم الإدارة وتوفير شبكة المعلومات والاتصالات المتقدمة على عموم دولة الاتحاد[٤٠]

٦- حقوق الانسان ومستوى المعيشة اذ ساعدت الثقافة الماليزية على المستوى الاتحادي العام في المساعدة على التواصل مع الغير والعمل الجماعي، مع توفير المؤسسات التربوية ومجتمع صديق وديمقراطي وحياة هادئة ورفاهية.

٧- بناء قوه عالية التأهيل بفضل تطوير الأنظمة التعليمية على المستوى الفيدرالي وتأهيل الشباب والتأكيد على تعليمهم اللغة الإنجليزية.

٨- تطور البحث العلمي والعلوم من خلال توفير الاستشارات التكنولوجية وتشجيع البحوث والابتكارات.[٤١].

في ضوء الطرح السابق نرى ان الفيدرالية في ماليزيا ما كانت ان تستمر لولا إتخاذ القيادات السياسية قرارات في صالح الدولة. الامة الماليزية وفي مقدمتها انشاء الاتحاد الفيدرالي للولايات الثلاث عشر واقترن هذا النظام بالسير في طريق التنمية بكل جوانبها الاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية، واقتران ذلك بتحقيق استقرار سياسي وفي اجواء سيادة نظام التعددية الحزبية مما فتح المجال للحريات والعمل الديمقراطي المنظم، وبالطبع كان للاسلام دوره الكبير في الحث على التأكيد على المساواة والعدالة الاجتماعية والتي انعكست على تقليل نسب الفقر والخروج مستوى حزام الفقر، اذن التجربة الفيدرالية كانت الخيار الافضل في مجتمع متعدد العرقيات والاديان واللغات والضمان وحدة البلاد الوطنية.

(٣٩) عزران حفيظة، التنمية الاقتصادية في ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،الجزائر ،العدد ٥، ٢٠١٧،ص١٤٩-١٥٠

(٤٠) المصدر نفسه، ص١٥٠

(٤١) المصدر نفسه، ص١٥٠

الخاتمة

في ضوء ما سبق تعد ماليزيا من ابرز الدول في آسيا والتي تبنت النظام الفيدرالي وهذا ما ميز نظامها السياسي وعدت تجربتها الفيدرالية من التجارب الناجحة على مستوى دول جنوب شرقي آسيا على الرغم من التعدد الاثني فيها وتعقد النسيج الاجتماعي فيها، ووجود نظام التعددية السياسية الحزبية ، فقد استطاعت من خلال الحكومات المتعاقبة على السلطة والحكم من التوفيق بين العرقيات الاساسية (المالاي، الصينيون، الهنود) وتحقيق نوعاً من الوحدة الوطنية مما حقق الاستقرار السياسي ومن ثم الاقتصادي الى الدولة، واصبح يشار لها كدولة متميزة استطاعت من تجاوز العقبات الكبيرة المهددة لتماسكها كأمة ماليزية، وذلك بفعل تبني النظام الفيدرالي الذي انعكس بشكل لا يقبل الشك في تحقيق نمواً اقتصادياً ملحوظاً يشار له بالبنان مترافقة مع التقليل من نسب الفقر وتحقيق نوعاً ما شيئاً من العدالة المجتمعية بفضل خطط التنمية الاستراتيجية التي شملت كل جوانب الحياة وعلى مستوى الدولة الاتحادية الشاسعة .

كما وجدنا ان ماليزيا كدولة مرت بحقب عصيبة الى حد وصولها الى حقبة الاستقلال وحصولها عليه في العام ١٩٥٧، واول القرارات التي اتخذتها هي تثبيت النظام الفيدرالي في بلد متعدد الاثنيات وذلك لتحقيق المعادلة السياسية الصعبة وتحقق العدالة بين المواطنين، وركزت الحكومات المتعاقبة على جعل جميع مستويات الفيدرالية تتمتع بتحقيق قدر متساوٍ من الخدمات والمنجزات مع وجود موازنة في توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والولايات مع ضمان بعض الصلاحيات في بعض الولايات وليس اجمعها، بحيث تكون هذه الاختصاصات على اساس عدد السكان وتطورت الولايات الفيدرالية بفعل توزيع الموارد المالية ومدخولات النفط بشكل ويتناسب مع احتياجات كل ولاية، وبالتالي وصلت ماليزيا الى مصاف الدول المتقدمة، عبر الاعتماد على القاعدة العلمية والمعرفية وتنشيط تكنلوجيا المعلومات على مستوى الولايات وجعل من قاعدة التخصص العلمي والصناعي قاعدة لدفع عملية التنمية وجعل كل ولاية تتخصص بصناعة معينة من اجل زيادة النشاط والتبادل داخلياً وخارجياً ، ففلسفة التنمية الافراد للمواطن الماليزي ساهمت في ان تقود الى المساواة في الدخل ،ولذا وجدت الحكومة ان مكاسب التطور الاقتصادي يجب ان تنعكس بشكل ايجابي ايجابياً على المواطن وذلك في تحسين طبيعة حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الامن والغذاء والعلاج والتعليم وان يكون اول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلين عن العمل و المجموعات العرقية الاكثر فقراً في المجتمع الاقاليم الاتحادية الاقل نمواً، ففي دول جنوب شرق آسيا عامة وماليزيا خاصة، ادت زيادة النمو بمعدل نقطة مئوية واحدة الى تقليل نسب عدد الفقراء ما يقارب ٣٪ او اكثر بقليل، وهي اعلى زيادة تم تحقيقها من بين الدول النامية.

كما ان وثيقة الدستور الماليزي قد تميزت بكونها واقعية وكيفت المجتمع ما بين القديم والحديث وبين الاصلي والمستورد، فقد امتزجت أفكار تجربة الهند مع نظيراتها في الملايو لتنتجا شكلا فريداً من أشكال الحكم، فالملامح الإسلامية في الدستور تمت موازنتها بأحكام أخرى مناسبة لمجتمع متعدد الأعراق والأديان، يقابلها الامتيازات

المالايوية وضمانات لصالح المجموعات الأخرى، وتضمن دستور الملايو بالاعتدال والتعاطف والتوافق، واستطاع التوفيق والممازجة بين مصالح متضاربة لمجموعات عرقية ودينية، كان يبدو من الصعوبة التوفيق بينها، على نحو قل مثيله في العالم المعاصر وهذا سر بقاء ماليزيا موحدة ومتماسكة ومتطورة صناعياً.